المشاركون خلال افتتاح فعاليات مؤتمر «الاعلام في عالم متغير بين رؤيتي الخليج والناتو» أمس (تصوير: عقيل الفردان)

### شكوك وتطمينات في بدء فعاليات مؤتمر «الخليج والناتو» بالمنامة

# عبدالغفار: مبادرة «اسطنبول» منعطف جديد لإيجاد الحلول الإقليمية

■ ضاحية السيف - ريم خليفة

□ دعا وزير الإعلام محمد عبدالغفار إلى «أهمية خلق الشراكة والتعاون مع أقاليم أخرى في العالم، اذ تعتبر مبادرة اسطنبول التي انطلقت منذ العام 2004 منعطفا جديداً للاستراتيجيات الاقليمية وايجاد الحلول».

جاء ذلك خلال كلمة القاها وزير الاعلام في افتتاح فعاليات مؤتمر «الاعلام في عالم متغير: بين رؤيتي الخليج والناتو» الذي عقد في المنامة بالتعاون مع وزارة الاعلام ويعد ثاني فعالية ينظمها حلف الناتو في الخليج بعد الكويت.

وقال عبدالغفار ان «الصراع في القرن الحادي والعشرين لم يعد صراع السلاح والتكنولوجيا بقدر ما هو صراع الأفكار وتطلع الانسان الى ايجاد وسائل لهذا الصراع الفكري». مشيرا الى ان اعلام اليوم في هذا العالم المتغير يدفع بقوة الأفكار وتأثيرها الى الصدارة التي منها ما يدعو للوفاق والسلام والعدل ومنها ما يدعو للعنف والكراهية والتطرف والافتئات على حقوق الآخرين.

واوضح الوزير في كلمته ان «المتغيرات والحوادث المتسارعة على المسرح الاقليمي والدولي اصبحت ملحة لمساهمة وسائل الاعلام من الجانبين وذلك لتصحيح المدركات الخاطئة والصور النمطية المشوهة لشرح ابعاد القضايا الامنية المعقدة ليتم فهم متبادل لحاجات الامن والاستقرار عن طريق اعلام واع منصف وموضوعي من الجانبين»، مشير الى ان الالتزامات والمعايير المهنية للاعلام العربي والخليجي الحديث تتمثل في البحث عن الحقيقة ونقل الخبر من خلال المهنية الصارمة, الحياد وعدم التحيز والتوازن والدقة الا ان الالتزام الاكبر والمسئولية الاسمى في اطار عالم مضطرب متغير تحدق به التحديات كل يوم هي الاسترشاد دائما بمرجعية سياسية واخلاقية مستمدة من القرارات الشرعية الدولية ومن ثم مبادئ القانون الدولي وخصوصا القانون الدولي الانساني ومن ميثاق شرف مهني يستهدف الدفاع عن السلام وتعزيز بناء الديمقراطية على ان يكون الاعلام العربي هو (إعلام السلام) من اجل العدالة والامن والاستقرار».

الى ذلك قال مساعد الامين العام لحلف الناتو للسياسة العامة جوني فورني ان «البحرين انضمت الى مبادرة اسطنبول منذ فبراير/ شباط 2005 الذي تكلل بحضور سمو ولي عهد البحرين إلى العاصمة روما في مارس / اذار من العام نفسه بين الدول التي انضمت الى المبادرة وبين اعضاء حلف الناتو التي كانت انطلقت في يونيو / حزيران العام 2004.

واوضح فورني ان «اهمية هذا المؤتمر الذي يعقد في العاصمة المنامة انه يعطي الفرصة لممثلي الحكومات وممثلي وسائل الاعلام مع مؤسسات المجتمع المدني للتحاور من اجل فهم صورة واضحة لعمل حلف الناتو ومبادرة اسطنبول لدول منطقة الخليج والشرق الاوسط»، مشيرا الى ان تاريخ عمل الناتو ظل مركزا على عمليات منطقة اوروبا وخصوصا في فترة الحرب الباردة.

واضاف فورني «عقد هذا المؤتمر هو ليس مجرد رمز لشكل الحلف الجديد الذي بدا يتغير في السنوات الاخيرة ولكن رمز ودليل للنظام العالمي الجديد الذي من منطلقه يسعى الناتو حاليا الى خلق شراكات جديدة في مناطق مختلفة من العالم ومنها اليوم على سبيل المثال الخليج والشرق الاوسط».

واوضح فورني انه على رغم وجود قوات الناتو لحفظ السلام في منطقة البلقان وتحديدا في كوسوفو واخرى في الحوض الابيض المتوسط بينما هي موجودة في افغانستان ايضا لحفظ السلام وفي العراق هي موجودة لتدريب القوات الامنية العراقية لمكافحة الارهاب الى جانب انها توفر تدريبات عسكرية للطوارئ في حال الحرب والكوارث وعقد المؤتمرات لتبادل اوجه النظر التي تاتي ضمن اطار الشراكة مثلما هو الحال في البحرين وفي ديسمبر/ كانون الاول الماضي في الكويت.

وزير الإعلام محمد عبدالغفار قبيل إلقاء كلمته الافتتاحية في فعاليات المؤتمر

### «الناتو» والاستراتيجية الأمنية

وفي أولى جلسات المؤتمر التي تركزت على «الناتو وامن الخليج» اكد مستشار الدراسات الاستراتيجية والدولية وحوار الحضارات بمركز البحرين للدراسات والبحوث محمد نعمان جلال في ورقته اهمية «ادراك حقيقة الاتجاهات الدولية المعاصرة اذ تراجع مفهوم السيادة الوطنية التقليدية لصالح التعاون الاقليمي والتجمعات ومن ثم ضرورة احياء التعاون الخليجي ثم العربي بطريقة اكثر فعالية والابتعاد عن مفاهيم الخوف والقلق والتخلي عن التمسك بالنظرة الوطنية الضيقة والانكفاء على الذات المحدودية ما يؤدي الى مزيد من خضوع الخليج لقوى خارجية اقليمية او دولية».

واوضح جلال ان «الخليج قادر على بناء استراتيجية امنية جديدة في المجالين الاقتصادي والعسكري لأن لديه كل المقومات الضرورية التي يمكن تطويرها في إطار من التعاون الدولي الفعال الذي يمكن للناتو ان يلعب من خلاله كدور الشريك المتعاون وليس دور راس الرمح في التوجه الغربي الجديد نحو السيطرة على مناطق جديدة من العالم ما يخشى منه العودة الى مشروعات قديمة للتقسيم ومزيد من التجزئة في الوطن العربي وخصوصاً في منطقة الخليج، ما قد يسفر عنه مزيد من النكبات والكوارث».

من جانبه قال مسئول التحليل الاستراتيجي بالأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي خالد الخاطر ان «مبادرة اسطنبول ليست حكرا على دول الخليج بقدر ما تشمل المنطقة عموما بما فيها «اسرائيل»، وهنا يكمن السؤال عن كيف سيكون الوضع مستقبلا بين هذه الدول و«اسرائيل» الذي يفرض عليها التعاون في الاطار الامني المشترك تحت مظلة الشراكة مع حلف الناتو».

الى ذلك قال رئيس الحوار المتوسطي وقطاع الدول في مبادرة اسطنبول نيكولا دي سانتس ان «الجهود في المنطقة ليست من اجل الترويج او التسويق لمنتج اسمه «الناتو» ولكنه يكمن في توسيع دائرة التعاون مع دول الخليج في حدود الشراكة من خلال السعي الى ارساء الامن والاستقرار وتبادل الخبرات. نافيا ان يكون للحلف دور في حرب نكسة حزيران او في حروب اخرى في المنطقة، ومؤكدا اهمية «خلق صورة واضحة لفهم دور الناتو الجديد في المنطقة بما فيها الخليج».

من ناحيته قال الاكاديمي وعضو مجلس الشورى الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة ان «مبادرة اسطنبول تعتبر قاعدة اساسية للالتقاء في الاهداف بين الناتو ودول المجلس وخصوصا في مجالات الارهاب ومكافحة انتشار اسحلة الدمار الشامل، ولأهمية هذه الاهداف فإنها في حاجة ماسة إلى التفعيل والمتابعة والتنفيذ».

كما اشار الى ان «منطقة الخليج غير متوازنة القوى بفعل المتغيرات التي شهدتها ومازالت تشهدها، لذلك فإن اوجه الالتقاء في الاهداف الاستراتيجية بين الناتو ودول المجلس هي في الواقع الاساس الذي يرتكز عليه بناء الثقة بين الغرب والشرق».

### ترتيبات أمنية وشكوك

وفي المحور الثاني الذي ركز على مبادرة اسطنبول بعد 3سنوات، أكد رئيس الحوار المتوسطي وقطاع الدول في المبادرة البرتو بن بان أن «الناتو لا يريد ان يلعب دورا سياسيا في المنطقة عدا انه مهتم بتوفير الخبرات في مجالات محددة يستطيع توفيرها لدول الخليج». في حين قالت الاكاديمية الكويتية هيلة المكيمي ان «مبادرة اسطنبول هي ليست اتفاقاً دفاعياً او عسكرياً بقدر ما هي ترتيبات امنية منصبة في اطار العمل الدبلوماسي، لذلك فإن الدول الخليجية التي بدأت العمل بهذه المبادرة مثل الكويت والبحرين وقطر والإمارات هي دول تعاونت مع الناتو ولم تنضم الى الناتو، وذلك بصورة تعاون ثنائي، اي كل دولة على حدة كالذي حدث مثلا مع توقيع اتفاق التجارة الحرة بينما هناك حديث ان السعودية وسلطنة عمان ستتعاونان عما قريب لأنه عبارة عن تعاون أمني وتبادل خبرات».

وعلى صعيد متصل قال الباحث البحريني بصحيفة الوقت محمد الهاجري ان «المبادرة جاءت في وقت اصبح الأمن الخليجي بحاجة الى اعادة نظر في معادلته الامنية، باعتبار انها مبادرة اختيارية تعاونية في مجالات الامن والدفاع بشكل عام». مشيراً الى ان «الشراكة الاطلسية – الخليجية» لا تمر في المنطقة من دون شكوك مغلفة بنظريات عن «الهيمنة» والسعي الى الاستئثار بالثروة النفطية، سائلا عما «سيقدمه الحلف من تنازلات في مقابل ما ستقدمه دول الخليج له».

### في ورقة أصدرتها على هامش مؤتمر «الخليج والناتو»

# «الداخلية»: التوترات الإقليمية جعلت الأمن قضية وجود

■ المنامة - وزارة الداخلية

□ أصدرت إدارة الإعلام الأمني بوزارة الداخلية ورقة عمل على هامش مؤتمر «الإعلام في عالم متغير بين رؤيتي الخليج والناتو» تحت عنوان «التعاون الخليجي مع حلف الأطلنطي... رؤية من قريب» أكدت فيها أن الحاجة إلى الأمن حاجة أساسية لأية دولة أو مجتمع، وتتزايد أهميته بحسب طبيعة كل دولة، موضحة أن دول مجلس التعاون الخليجي – عدا السعودية – هي دول صغيرة الحجم مساحة وسكانا، وتوجد في بيئة إقليمية زاخرة بالتوترات والصراعات، لذلك أضحت قضية الأمن بالنسبة اليها قضية وجود، وهو ما أدركته ولمسته بشدة بعد كارثة الغزو العراقي لدولة الكويت، وتدركه أيضاً وتلمسه حاليا في ظل الفوضى التي تشهدها المنطقة بعد الغزو والاحتلال الأميركي للعراق، علاوة على المخاوف والتحديات التي يفرضها البرنامج النووي الإيراني.

وأشارت الورقة إلى أن دول الخليج سبعت في ظل تفهمها لمحدودية قدراتها العسكرية والأمنية إلى البحث عن صيغ للتعاون والشراكة الأمنية سواء مع الدول الكبرى (أميركا، بريطانيا، فرنسا) التي ترتبط معها باتفاقات ثنائية أمنية وعسكرية، أو مع بعض المنظومات الأمنية والعسكرية الدولية كمنظمة حلف شمال الأطلنطي، وكان انعقاد المؤتمرات واللقاءات المتعاقبة منذ العام 2004 بين دول مجلس التعاون وحلف الأطلنطي تعبيراً عن الاتجاه لتفعيل التعاون مع المنظومات الأمنية والعسكرية الكبرى، بالتوازي مع التعاون الثنائي، بحثاً عن مظلة أمنية شاملة، ولو لفترة مرحلية، لحين التوصل إلى ترتيبات أمنية إقليمية تشمل دول المنطقة جميعها وتغنيها عن أية صيغ أمنية أخرى.

وتطرقت الورقة إلى التعاون بين الجانبين الخليجي والأطلسي الذي بدأت خطواته الأولى في منتصف التسعينات، وتحديداً في العام 1994، جاء تعبيراً عن توجه جديد لحلف الأطلنطي يعكس اهتمامه بمنطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، ويأتي أيضاً وتعبيراً عن توجه خليجي يعكس الحاجة الماسة للتعامل مع الهواجس الأمنية التي يعاني منها وأشارت إلى انه لا يمكن فهم هذا التحول في سياسة حلف الناتو نحو اقامة نوع من الشراكة مع عدد من التجمعات الإقليمية بمعزل عن التطورات الهائلة التي شهدها النظام الدولي في مطلع التسعينات مع انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك عرى التكتل الاشتراكي وتلاشي حلف وارسو وانهياره، وبالتالي أصبح وجود الناتو محل مراجعة بعد زوال السبب الذي أنشئ من اجله العام 1949، ولكن كان من الصعب أن يؤدي انهيار حلف وارسو إلى انفراط عقد الناتو كمنظومة أمنية وعسكرية تجمع دول التحالف الغربي الرأسمالي، ولذلك كان لابد من البحث عن دور امني وعسكري جديد يتفق مع المستجدات التي طرأت على البيئة الدولية مع تعدد مصادر الخطر التي طرحت نفسها بديلاً للخطر الشيوعي كخطر الإرهاب الدولي والخطر الذي تمثله الصراعات الإقليمية القريبة من مجال الحلف الجغرافي كمنطقة البلقان ومنطقة الشرق الأوسط... وكانت الحملة التي شنها الحلف ضد يوغسلافيا العام 1998 على خلفية حوادث البوسنة وكوسوفو، ووجوده في أفغانستان للمساهمة في ضبط الأوضاع المضطربة بهذا البلد، وكذلك مساهمته في عمليات تدريب الكوادر الأمنية العراقية، ومناقشته لعب دور لوجستي في السودان، كل ذلك تعبير عن مرحلة جديدة في تاريخ الحلف ومهماته.

ولفتت الورقة إلى أن التعاون والحوار بين الحلف ودول الشرق الأوسط عموما، ودول الخليج خصوصا، منذ أن بدأ العام 1994 تطور إلى نوع من الشراكة الكاملة في الأمن والدفاع ومواجهة الإرهاب، وكان تحول الحلف للأخذ بهذه المفاهيم – بحسب البعض – من ابرز سمات تحوله من منظمة أمنية دفاعية تهتم برد الاعتداء إذا وقع على احد أعضائه إلى منظمة أمنية سياسية تهتم بدرء المخاطر. ومع توسع الحلف من غرب الأطلنطي إلى أقصى شرق القارة الأوروبية حتى جنوب المتوسط (ليصبح عدد أعضائه 26 دولة) مثل طموحه للشراكة الخليجية جزءاً من عملية تمدده الاستراتيجي... زاد اهتمامه في السنوات الثلاث الأخيرة بمناقشة إمكان وجود دور له في الترتيبات الأمنية بمنطقة الخليج، خاصة بعد غزو أميركا واحتلالها للعراق في مارس / آذار العام 2003، وما ترتب على ذلك من غياب الأمن وانتشار الفوضى وأعمال العنف، وهو ما أوقع العراق والمنطقة في حلقة مفرغة من الأزمات الأمنية وانتقال عدوى الإرهاب وتهريب السلاح والمخدرات من العراق إلى دول المنطقة... وتمثلت أبرز مظاهر هذا الاهتمام في مبادرة اسطنبول التي أطلقتها قمة الحلف في 28 يونيو / حزيران 2004، اذ أعلنت خلالها استعدادها لاتخاذ مبادرة جديدة في المنطقة للمساهمة في حفظ الأمن والاستقرار العالميين والإقليميين.

وأشارت الورقة إلى أنه بدأ اهتمام دول الخليج بدورها بالتعاون مع الناتو واضحا من توجه بعض دول المنطقة نحو إيجاد نوع من الشراكة معه، وهذا التوجه اقترن بتحركات بعضها والتي جاءت سابقة لطرح مبادرة اسطنبول، واستمرت بعدها، وهذه التحركات عكست وجود رغبة مشتركة من الجانبين الخليجي والأطلسي في تطوير التعاون والشراكة الأمنيين فيما بينهما.

### الخليج له ظروف خاصة لابد أن يضعها «الناتو» في الاعتبار

والملاحظ انه منذ ثلاث سنوات وحتى الآن وعلى رغم تعدد المؤتمرات واللقاءات الدولية عن أمن منطقة الخليج، ومنها التي شاركت فيها مجموعة الثماني ودول الاتحاد الأوروبي وأميركا ودول حلف الأطلنطي، فإنه لم يتم بعد التوصل إلى رؤية مشتركة بين الجانبين بشأن نظام أمني خليجي جديد، نظراً لأن منطقة الخليج لها ظروفها الخاصة وتطلعاتها الذاتية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار وفي بؤرة الاهتمام عند الحديث عن أي دور محتمل لحلف الاطلنطي في الخليج.

ولفتت الورقة الى ان أي تعاون أمني وعسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي والناتو يجب ان يكون مستنداً الى الأسس والمرتكزات الآتية: ضرورة اشتراك دول الخليج بمختلف نظمها السياسية في ترتيبات أمن المنطقة، فإقامة نظام أمني فعال يتطلب التوافق بين مواقفها عن رؤية أمنية مشتركة وشاملة تتعامل مع مشكلات المنطقة الامنية على اساس مبادئ موحدة ومتفق عليها، وتأخذ في الاعتبار المصالح والثوابت القومية، لان أمن هذه المنطقة يجب أن يؤسس على تعاون جميع دولها ودون استثناء، تعدد الأنشطة التي تشملها الشراكة الأمنية والعسكرية، والتي يمكن أن يكون للناتو دور بارز فيها، مثل: التدريب على مواجهة أوضاع الكوارث، التعاون ضد الإرهاب وضد أنشطة التهريب، التنسيق في الأنشطة الاستخباراتية، تدريب القوات المسلحة، تبادل المعلومات والتحليلات وإقامة العلاقات بين الأجهزة الأمنية وغيرها من الأنشطة العملية.. والقرار يعود إلى كل دولة في تحديد طبيعة المجالات التي تناسبها بشكل أفضل من خبرة التعامل مع حلف الأطلنطي.

إمكان تحقيق المصلحة المشتركة للناتو ودول المجلس على أساس مفهوم الشراكة الاستراتيجية للأطراف كافة. وهذه الشراكة تتطلب امتلاك برنامج شامل متفق عليه يؤمن الحلول العملية للحاجات الأمنية، وينفذ بتعاون واضح يستند إلى الاحترام المتبادل لمصالح الطرفين، ولاسيما أنهما يمثلان منظومة تضم عدة دول تلعب دوراً مميزاً في تأمين الاستقرار في محيطهما. فاضطراب الخليج يضر بأوروبا والغرب عموماً، كما أن المشكلات تنعكس على الخليج أيضاً.

ومن وجهة نظرنا، فإنه حتى يمكن للشراكة الخليجية – الأطلسية ان تنجح، وان تؤتي ثمارها فإنه من المحبذ مراعاة الآتي:

– ضرورة التحسب من أن تؤدي أية اتفاقات أمنية – في إطار هذه الشراكة – بين بعض دول المنطقة والحلف إلى اثارة الحساسيات من جانب بعض جيرانها، والذين قد يرون فيها تهديداً محتملاً لهم.

– ان تراعي دول الحلف تحقيق توازن في مواقفها تجاه قضايا المنطقة، والتي من الواضح أنها تصب في صالح أطراف معينة على طول الخط، وهو ما تكشف عنه تجربة الصراع العربي – الإسرائيلي.

– ضرورة التحسب من أن تفضي هذه الشراكة – على رغم أهميتها لدول المنطقة – إلى تذويب النظام الخليجي في أطر أوسع غير مرغوبة لدول وشعوب المنطقة.

– ضرورة أن يستند أي تعاون إلى احترام سيادة الدول وخصوصيات مجتمعاتها وخياراتها السياسية والفكرية، وان كانت هناك قيم عالمية يؤمن بها الجميع كاحترام حقوق الإنسان ومساواة المواطنين في الحقوق والواجبات ونبذ العنصرية والإرهاب.

وعلى رغم الإقرار بأهمية التوصل إلى صيغة تحظى بالاجماع للتعاون الخليجي الأطلنطي من أجل التعامل مع المخاطر والتهديدات التي تواجهها منطقة الخليج، فإن هذا النوع من التعاون يجب الا ينسينا حقيقة في غاية الأهمية، وهي أن أمن المنطقة يجب أن ينبع من داخلها، ويتحقق بأيدي أبنائها، ولذلك فإن التعاون الأمني والعسكري بين دول الخليج في الإطار الأضيق وبين الدول العربية عموماً في الإطار الأوسع يجب أن تكون له الأولوية على ما عداه، وذلك أمر لن يتحقق الا إذا تم تجاوز الحساسيات والتوجسات فيما بين هذه الدول مع جعل تحقيق الأمن القومي العربي والحفاظ عليه هو الهدف الأسمى الذي يجب أن يعمل الجميع من اجله.